مجلس المستشارين
مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية

الرباط في : 24/11/2021
رقم السؤال : 32

إلى السيد وزير النقل واللوجيستيك

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول وضعية مستخدمي وموظفي الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد،

يشرفني السيد الرئيس أن نطلب منكم طبقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين رفع السؤال الكتابي إلى السيد وزير النقل واللوجستيك حول موضوع: وضعية مستخدمي وموظفي الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

وتقبلوا السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام

السيد وزير النقل واللوجستيك المحترم

تحتل ظاهرة حوادث السير المرتبة الخامسة عالميا من حيث عدد الوفيات حسب التقرير الأخير لمنظمة الصحة العالمية، إذ تخلف سنويا 1.350 مليون قتيل و50 مليون جريح، والمغرب ليس بمنأى عن هذه الظاهرة الخطيرة، حيث تسجل بلادنا كمعدل سنوي ما يناهز 3500 قتيل تشمل 400 طفل دون سن 14 وبخسارة تقدر ب 14 مليار درهم أي ما يعادل 2.5 من الناتج الداخلي الوطني الخام.

أمام هذه التحديات الجسيمة، تبنت بلادنا سياسة الاستراتيجيات المندمجة بأهداف ورؤى محددة، وتعزز هذا التوجه سنة 2020 بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية على أنقاض اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير،هدفها تجميع الاختصاصات والمهن المرتبطة بالنقل والسلامة الطرقية، وعصرنة القطاع وتحديثه، وذلك لبلوغ الأهداف المسطرة والمعبر عنها من خلال الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية وهي الحد من عدد القتلى ونشر قيم السلامة الطرقية، فالهدف المنشود من أحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية هو النهوض بالقطاع وتأمين الطريق والحرص على سلامة مستعمليها وتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين.

إن البعد الإنساني حاضر بقوة في هذا المسعى، غير أن تنزيل المقتضيات التنظيمية المؤطرة والمرافقة للقانون 103.14 المحدث للوكالة،شابته عدة اختلالات، وافتقد منذ نشأته إلى المقاربة التشاركية الحقيقية مع الفاعلين الاجتماعيين طيلة الولاية السابقة،وتجسد هذا الجمود بتسجيل احتقان شديد بين عموم شغيلة الوكالة،وسجل تعثر الحوار الاجتماعي في عدة محطات حاسمة، خاصة أثناء المصادقة على النظام الأساسي للمستخدمين المصاغ من طرف الوزارة حصريا والذي تم تمريره بالمجلس الإداري الأول للوكالة في أجواء تعتيم شديد والتفاف فاضح على تمثيلية الشغيلة داخل المجلس الإداري.

لقد سجلنا خلال الولاية السابقة العديد من التراجعات على مستوى الامتيازات النظامية ومجموعة من الحقوق والمكتسبات، إذ تم بداية باستنساخ أحكام النظام الأساسي للمستخدمين من قانون الوظيفة العمومية الذي أبعده عن روح القانون 103.14 المحدث وأخل ببنوده وجوهره خاصة التقيد بالتشريعات التنظيمية المؤطرة للمؤسسات العمومية، مما أدى إلى حدوث اختلالات عميقة خاصة على مستوى نقل المستخدمين النظاميين والملحقين بمنظومتي الأجور والترقية اللتين لم تستجيبا

صاحب السؤال

زكاغ فاطمة,نازهي لحسن,الكرش خليهن

للتوجهات الحكومية الداعية للانتقال من التدبير الإداري للمسارات إلى التدبير المهني للكفاءات، بقواعد وظيفية محفزة ومتوازنة. كما نسجل على هذا النظام الأساسي للمستخدمين قصورا شديدا بين مواده بغياب منظومة مؤطرة للانتقالات منها ملفات الإلحاق بالزوج والتي تعاني منها شغيلة الوكالة من تداعياتها الاجتماعية وتؤثر حتما على مردوديتهم المهنية واستقرارهم العائلي.

أمام كل هذه الاختلالات البنيوية والجوهرية التي صادرت العديد من حقوق ومكتسبات مستخدمي وموظفين الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم حول:

- ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لتدارك هذا الموقف، وتصحيح هذا المسار لإنصاف ورد الاعتبار لعموم مستخدمي وموظفي الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية باعتبارها الدعامة الأساسية لبناء صرح مؤسسة حديثة، متماسكة قوامها الحكامة الجيدة.
- ما هي مقاربتكم لتدبير هذه المؤسسة العمومية للنهوض بشؤونها وبلوغ أهدافها للحد من حوادث السير ونشر ثقافة السلامة الطرقية ببلادنا.

إمضاء:
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

صاحب السؤال

زكاغ فاطمة,نازهي لحسن,الكرش خليهن